

موقف علي x في الحديبية..

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف
الطبعة الثالثة
١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

المركز الإسلامي للدراسات

موقف علي x في الحديبية..

السيد جعفر مرتضى العاملي

المركز الإسلامي للدراسات

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله
الطاهرين..
وبعد..

فإن بعض المصادر قد تحدثت عن موقف لأmir
المؤمنين «عليه السلام» تجاه رسول الله «صلى الله
عليه وآله»، لا يتلاءم مع ما عرف عنه «عليه السلام»
من انقياد تام لله سبحانه ورسوله، فقد ذكرت: أنه
«عليه السلام» لم يستجب لطلب النبي «صلى الله عليه
وآله» بمحو اسمه من الوثيقة التي كان «عليه السلام»
يكتبها بينه «صلى الله عليه وآله» وبين سهيل بن
عمر وممثل المشركين، وقال له: ما كنت لأمحو اسمك
يا رسول الله!!

ونحن في هذا البحث قد عالجت هذه القصة،

وأوضحنا وجه الصواب فيها، ولعلنا نكون بذلك قد أسهمنا في تبديد الشبهات التي يثيرها بعض من يطلق أحكامه، من غير أن يكلف نفسه عناء البحث والتمحيص ومحاكمة النصوص بصورة سليمة وقوية، فيقع ويوقع غيره - بسبب ذلك - في متاهات كان الأجدر أن لا يقع هو ولا غيره فيها، لو أنه سلك سبيل الإنصاف وتجنب سبيل الخلاف والإختلاف.

نسأل الله أن يهدينا سبيل الرشاد، ويوفقنا لكل ما فيه خير وصلاح وسداد، إنه خير مأمول، وأكرم مسؤول.

الحدث المشكوك:

يذكر أهل الحديث والسيرة: أنه لما كانت هدنة الحديبية فيما بين رسول الله «صلى الله عليه وآله» وبين مشركي مكة، كان الذي تولى كتابة صحيفة الصلح هو أمير المؤمنين علي «عليه السلام». وهذا مما لا شك فيه، ولا شبهة تعترية.

غير أن فريقاً من الرواة والمؤرخين، ومنهم

البخاري أيضاً يقولون: إنه «صلى الله عليه وآله» أمر علياً أن يكتب حينئذٍ في بداية كتاب الصلح:

بسم الله الرحمن الرحيم، فاعترض على ذلك سهيل بن عمرو ممثلاً للمشركين، قائلاً: لا أعرف هذا، ولكن اكتب: باسمك اللهم.

فقال «صلى الله عليه وآله»: اكتب باسمك اللهم.

فكتب علي «عليه السلام» ذلك.

ثم قال «صلى الله عليه وآله» لعلي: اكتب: هذا ما صالح عليه محمد رسول الله سهيل بن عمرو.

فكتب، فاعترض عليه سهيل بن عمرو، وقال: لو نعلم أنك رسول الله، ما قاتلناك ولا صددناك، ولكن اكتب اسمك واسم أبيك.

فأمر «صلى الله عليه وآله» علياً بمحوها.

فقال: لا والله، لا أمحاك أبداً.

أو قال: إن يدي لا تنطلق بمحو اسمك من النبوة.

أو قال: ما أمحو اسمك من النبوة أبداً.

أو ما كنت لأمحو اسمك من النبوة.

أو قال: «لا أمحوه أبداً».

وفي نص البخاري عن البراء بن عازب: «ما أنا بالذي أمحاه».

فمحاه «صلى الله عليه وآله»، أو فقال له «صلى الله عليه وآله»: ضع يدي عليها. أو: أرني إياها.

فأراه. فمحاه بيده. أو: فأخذه رسول الله، وليس يحسن أن يكتب، ثم قال: أكتب. الخ..

وعند ابن حبان: أنه «صلى الله عليه وآله» أمر علياً بمحو اسمه مرتين، فأبى ذلك فيهما معاً .

(١) راجع المصادر التالية: العبر وديوان المبتدأ والخبر ج ٢ ق ٢ ص ٣٤ و ٣٥ والجامع لأحكام القرآن ج ١٦ ص ٢٧٥ - ٢٧٧ وروح المعاني ج ٩ ص ٥ وعمدة القارئ ج ١٤ ص ١٢ و ١٣ وج ١٣ ص ٢٧٥ و تفسير القمي ج ٢ ص ٣١٢ و ٣١٣ وتفسير نور الثقلين ج ٥ ص ٥٢ و ٥٣ وتفسير الصافي ج ٥ ص ٣٥ و ٣٦ وتفسير البرهان ج ٤ ص ١٩٢ وحبيب السير ج ١ ص ٣٧٢ وتفسير الميزان ج ١٨ ص ٢٦٧ ومجمع البيان ج ٩ ص ١١٨ وبحار

الأنوار ج ٢٠ ص ٣٥٢ و ٣٥٩ و ٣٣٣ و ٣٧١ و ٣٦٣ و ٣٥٧ و ج ٣٣ ص ٣١٤ وصحيح مسلم ج ٥ ص ١٧٣ و ١٧٤ وتاريخ الخميس ج ٢ ص ٢١ والسيرة الحلبية ج ٣ ص ٢٠ والسيرة النبوية لدحلان ج ٢ ص ٤٣ والكامل في التاريخ ج ٢ ص ٢٠٤ و ج ٣ ص ٣٢٠ وتاريخ الأمم والملوك ج ٢ ص ٦٣٦ وشرح بهجة المحافل ج ١ ص ٣١٦ و ٣١٧ والمواهب اللدنية ج ١ ص ١٢٨ وصحيح البخاري ج ٢ ص ٧٣ وتاريخ الإسلام للذهبي (المغازي) ص ٣٩٠ ودلائل النبوة للبيهقي ج ٤ ص ١٤٦ و ١٤٧ وحدائق الأنوار ج ٢ ص ٦١٦ والأموال ص ٢٣٢ و ٢٣٣ وتفسير القرآن العظيم ج ٤ ص ٢٠٢ وتفسير الخازن ج ٤ ص ١٥٦ و ١٥٧ وكشف الغمة ج ١ ص ٢١٠ والإرشاد للمفيد ج ١ ص ١٢٠ وإعلام الورى ص ٩٧ وسبل الهدى والرشاد ج ٥ ص ٥٤ و ٥٣ ونهاية الإرب ج ١٧ ص ٢٣٠ وأصول السرخسي ج ٢ ص ١٣٥ والإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ج ١١ ص ٢٢٢ و ٢٢٣ ومستند أبي عوانة ج ٤ ص ٢٣٧ و ٢٣٩ وصبح الأعشى ج ١٤ ص ٩٢ والعثمانية ص ٧٨ وتاريخ ابن الوردي ج ١ ص ٢١٥ وخصائص الإمام علي عليه السلام

وعند أحمد وغيره: - بعد أن ذكروا رفض علي
محو اسمه - قالوا: «فأخذ النبي «صلى الله عليه وآله»
الكتاب، وليس يحسن أن يكتب، فكتب مكان رسول الله:
هذا ما قاضى عليه محمد بن عبد الله أن لا يدخل
(١)
الخ..» .

للنسائي ص ١٥٠ وإحقاق الحق (الملحقات) ج ٨ ص ٤١٩
و ٤٢٠ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٤١ و ٦٤٢ وج ١٨ ص ٣٦١
عن بعض من تقدم وعن مصادر أخرى فليراجع. وشرح
نهج البلاغة للمعتزلي ج ٢ ص ٢٧٥ ومناقب آل أبي طالب
ج ٣ ص ٢١٤.

(١) مسند أحمد ج ٤ ص ٢٩٨ والكامل في التاريخ ج ٢
ص ٢٠٤ وفي بعض المصادر: فأخذ رسول الله «صلى
الله عليه وآله» الكتاب فمحاها وليس يحسن أن يكتب الخ..
وخصائص علي بن أبي طالب للنسائي ص ١٥٠ و ١٥١
وفي هامشه عن تاريخ بغداد وعن سنن البيهقي ج ٨ ص ٥
وعن مستدرك الحاكم ج ٣ ص ١٢٠ وعن مشكل الآثار
ج ٤ ص ١٧٣ وعن الرياض النضرة ج ٢ ص ١٩١ وعن
فضائل الخمسة من الصحاح الستة ج ٢ ص ٢٣٣ - ٣٣٦.

وعن محمد بن كعب: أنه «عليه السلام» جعل يتلأأ، ويأبى أن يكتب إلا محمد رسول الله. فقال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: اكتب، فإن لك مثلها، تعطيهما وأنت مضطهد. فكتب ما قالوا .

(١) راجع: السيرة النبوية لدحلان ج ٢ ص ٤٣ والسيرة الحلبية ج ٣ ص ٢٠ ومجمع البيان ج ٩ ص ١١٩ ومناقب آل أبي طالب ج ٣ ص ٢١٤ وبحار الأنوار ج ٢٠ ص ٣٣٥ وج ٣٣ ص ٣١٤ و ٣١٦ و ٣١٧ وسبل الهدى والرشاد ج ٥ ص ٥٤ وتاريخ الإسلام للذهبي (المغازي) ص ٣٩٠ ودلائل النبوة للبيهقي ج ٤ ص ١٤٧.

وعن وعد النبي «صلى الله عليه وآله» لعلي بأن له مثلها وهو مقهور راجع أيضاً: تاريخ الخميس ج ٢ ص ٢١ والكامل في التاريخ ج ٢ ص ٢٠٤ وحبيب السير ج ١ ص ٣٧٢ وتفسير البرهان ج ٤ ص ١٩٣ وبحار الأنوار ج ٢٠ ص ٣٥٢ و ٣٥٧ وتفسير القمي والخرايج والجرايح، وغير ذلك كثير والخصائص للنسائي (ط التقدم بمصر) ص ٥٠ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١ ص ١٩٠ وج ٢ ص ٥٨٨ والمغني لعبد الجبار ج ١٦

الطعن في عصمة الإمام:

هذا، وقد اختلفت هذه الروايات في مضامينها كثيراً. ولا نريد تتبع ذلك، ولكننا نريد أن نشير إلى مؤاخذه سجلها البعض هنا على أمير المؤمنين «عليه السلام» بأنه قد خالف أمر رسول الله له بمحو ما كتبه. ولئن كانت الشيعة يحشدون الشواهد الكثيرة، والمتوافرة على مخالفات صدرت من الصحابة لأوامره «صلى الله عليه وآله» بما فيها تلك المخالفات الصريحة، والقبیحة، والمؤذية له «صلى الله عليه وآله»، فإن علياً «عليه السلام» قد وقع في نفس المحذور الذي وقع فيه غيره. فكيف يدعي له الشيعة العصمة دون سائر الصحابة؟!!

وقال السرخسي: «كان هذا الإباء بالرأي في مقابلة النص»^(١).

ص ٤٢٢ وينايع المودة ص ١٥٩ وصبح الأعشى ج ١٤ ص ٩٢.

(١) أصول السرخسي ج ٢ ص ١٣٥.

وقد وجّه البعض للسيد المرتضى سؤالاً يقول:

«ما جواب من قدح في عصمة مولانا أمير المؤمنين «عليه السلام» بما جاء مستفيضاً في امتناعه على النبي «صلى الله عليه وآله»، من محو «بسم الله الرحمن الرحيم» من المكاتبة العام المعاصات بسهيل بن عمرو حتى أعاد النبي «صلى الله عليه وآله» وترك يده عند محوها.

فقال: «ليس يخلو من أن يكون قد علم أن النبي «صلى الله عليه وآله» لا يأمر إلا بما فيه مصلحة. ويقتضيه الحكمة والبيّنات، وأن أفعاله عن الله سبحانه وبأمره. أو لم يعلم.

فإن كان يعلم ذلك، فلم خالف ما علم؟!!

وإن كان لم يعلمه، فقد جهل ما يدعيه العقول من عصمة الأنبياء من الخطأ، وجوّز المفسدة فيما أمر به

(١) في العبارة حزارة ظاهرة إلى درجة أنها أصبحت غير مفهومة.

(٢) لعل الصحيح: عاد.

النبي «صلى الله عليه وآله» لهذا إن لم يكن قطع بها. وهل يجوز أن يكون أمير المؤمنين «عليه السلام» توقف عن قبول الأمر لتجويزه أن يكون أمر النبي معتبراً له ومختبراً؟! مع ما في ذلك لكون النبي «صلى الله عليه وآله» عالماً بإيمانه قطعاً. وهو خلاف مذهبكم. ومع ما فيه من قبح الأمر على طريق الاختبار بما لا مصلحة في فعله على كل حال.

فإن قلتم: إنه جواز أن يكون النبي «صلى الله عليه وآله» قد أضرر محذوفاً، يخرج الأمر به من كونه قبيحاً..

قيل لكم: فقد كان يجب أن يستفهمه ذلك، ويستعلمه منه، ويقول: (١) فما أمرتني قطعاً من غير شرط أضمرته أولاً» .

انتهى كلام هذا الذي أراد أن يجعل من هذه القضية ذريعة للطعن في عصمة الإمام عليه الصلاة و

(١) رسائل الشريف المرتضى ج ١ ص ٤٤١ و ٤٤٢ المسائل الطرابلسيات.

السلام.

ونحن فيما يلي نذكر إجابات السيد المرتضى
«رحمه الله»، وبعض الأعلام، ثم نضيف ما يفيد في
المزيد من جلاء الحقيقة، وإبطال الباطل، فنقول:

إجابة المرتضى & وآخرين:

لقد أجاب السيد المرتضى «رحمه الله» على
الشبهة المذكورة آنفاً - ووافقه غيره على ذلك - بما
مفاده:

أنه قد سلم بأن هذا الأمر قد صدر عن علي أمير
المؤمنين «عليه السلام»، ولكنه يرفض أن يكون دالاً
على عدم عصمته صلوات الله وسلامه عليه، لأنه لم
يصدر منه على سبيل التمرّد، والعصيان، إذ ليس الأمر
على سبيل الإيجاب.

قال «رحمه الله»:

«إن النبي «صلى الله عليه وآله» حينما أمر علياً
«عليه السلام» بمحو كلمة «رسول الله» وإثبات اسمه
الشريف، بدون هذه الكلمة، فإنه قد استكبر ذلك

واستعظمه. وجوز أن يكون «صلى الله عليه وآله» إنما قال: افعل ذلك مرضياً لسهيل وإن كان لا يؤثر، ولا يريد فعله. بل يؤثره التوقف عنه فتوقف حتى يظهر من النبي «صلى الله عليه وآله» أنه لذلك مؤثر. وأنه أمر حقيقي بالمحو، فصبر علي «عليه السلام» على ذلك على مضض شديد.

وقد يثقل على الطباع ما فيه مصلحة من العبادات كالصوم في الحر».

ثم ذكر «رحمه الله» موقف عمر في هذه المناسبة، ثم أجاب عن قولهم بأنه كان يجب مع الشك أن يستفهم، بأنه «عليه السلام» قد فعل ما يقوم مقام الاستفهام، من التوقف حتى ينكشف الأمر، وإن لم يكن «عليه السلام» شاكاً في أنه «صلى الله عليه وآله» لا يوجب قبيحاً، ولا يأمر بمفسدة. لكنه لما تعلق صورة الأمر بفعل تنفر منه النفوس والطباع، فقد جوز أن لا يكون ذلك القول أمراً، فتلاه بتوقفه.

وذلك منه «عليه السلام» غاية الحكمة، ونهاية الاحتياط للدين .

وقال العيني: «قول علي رضي الله تعالى عنه: ما أنا بالذي أمحاه ليس بمخالفة لأمر رسول الله «صلى الله عليه وآله»، لأنه علم بالقرينة: أن الأمر للإيجاب» .

وقال القسطلاني والنووي: «قال العلماء: وهذا الذي فعله علي من باب الأدب المستحب، لأنه لم يفهم من النبي «صلى الله عليه وآله» تحتم محو على نفسه، ولهذا لم ينكر عليه. ولو حتم محوه لنفسه لم يجز لعلي تركه ولا أقره النبي «صلى الله عليه وآله» على المخالفة» .

(١) المصدر السابق ص ٤٤٢ و ٤٤٣

(٢) عمدة القاري ج ١٣ ص ٢٧٥.

(٣) المواهب اللدنية ج ١ ص ١٢٨ وشرح النووي على صحيح مسلم ج ١٢ ص ١٣٥.

رأينا في الرواية:

أما نحن، فلم نجد ما يدعونا إلى الاعتقاد بصحة هذه الرواية من الأساس.

وكلام السيد المرتضى والنووي، والعيني، والقسطلاني كلام جيد وسليم لو كان للقضية أصل. أما إذا كان ثمة ريب وشك كبير في صحتها، وساقطنا الأدلة إلى اكتشاف ثغرات وتلمس دلالات تشير إلى تحريف خطير فيها، فلا تصل النوبة إلى أجوبة هؤلاء الأعلام، رغم قوتها في نفسها، ووضوحها.

والذي أثار هذا الريب والشك لدينا في صحتها هو الأمور التالية:

أولاً: لقد كدّب علي «عليه السلام» نفسه هذه الدعاوى الباطلة صراحة حيث يقول: «لقد علم المستحفظون من أصحاب محمد «صلى الله عليه وآله» أنني لم أرد على الله، ولا على رسوله ساعة قط. ولقد واسيته بنفسي في المواطن التي تنكص فيها الأبطال،

(١)

وتتأخر الأقدام، نجدة أكرمني الله بها الخ..» .

وقال المعتزلي الشافعي، وهو يشير إلى اعتراضات بعض الصحابة على النبي «صلى الله عليه وآله» في الحديثية: «إن هذا الخبر صحيح لا ريب فيه، والناس كلهم روه» .

ويمكن التأكيد على هذا الالتزام انطلاقاً من قول رسول الله «صلى الله عليه وآله» في علي «عليه السلام»: «علي مع الحق، والحق مع علي، يدور معه حيث دار» .

(١) نهج البلاغة، بشرح عبده ج ٢ ص ١٩٦ و ١٩٧ وراجع: شرح النهج للمعتزلي ج ١٠ ص ١٧٩ و غرر الحكم ج ٢ ص ٢٨٨ (المطبوع مع ترجمة لأنصاري). وعن الأمالي للمفيد. وراجع: مصادر نهج البلاغة ج ٣ ص ٧٤.

(٢) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١٠ ص ١٨٠.

(٣) راجع: دلائل الصدق ج ٢ ص ٣٠٣ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١٨ ص ٧٢ وعبقات الأنوار ج ٢ ص ٣٢٤ عن السندي في دراسات اللبيب ص ٢٣٣ وكشف الغمة ج ٢ ص ٣٥ و ج ١ ص ١٤١ - ١٤٦ والجمل ص ٨١ وتاريخ

وثانياً: إن طاعة علي «عليه السلام» لرسول الله «صلى الله عليه وآله»، والخضوع المطلق لأوامره ونواهيته، لهو السمة المميزة له عن كل من صحابته «صلى الله عليه وآله»، وعلى «عليه السلام» هو الذي يقول: «أنا عبد من عبيد محمد» .

بغداد ج ١٤ ص ٣٢١ ومستدرك الحاكم ج ٣ ص ١١٩ و ١٢٤ وتلخيص المستدرك للذهبي (مطبوع بهامشه) وربيع الأبرار ج ١ ص ٨٢٨ و ٨٢٩ ومجمع الزوائد ج ٧ ص ٢٣٤ ونزل الأبرار ص ٥٦ وفي هامشه عنه، وعن: كنوز الحقائق ص ٦٥ وعن كنز العمال ج ٦ ص ١٥٧ وملحقات إحقاق الحق ج ٥ ص ٧٧ و ٢٨ و ٤٣ و ٦٢٣ و ٦٣٨ وج ١٦ ص ٣٨٤ و ٣٩٧ وج ٤ ص ٢٧ عن مصادر كثيرة جداً.

(١) بحار الأنوار ج ٣ ص ٢٨٣ والتوحيد للصدوق ص ١٧٤ والاحتجاج ج ١ ص ٤٩٦ ويلاحظ: أن علياً «عليه السلام» يقول: أنا عبد من عبيد محمد. ورجل آخر يقول: أنا زميل محمد. راجع: تاريخ الأمم والملوك (ط الاستقامة) ج ٣ ص ٢٩١ وراجع: الفائق ج ٢ ص ١١

وهو الذي بلغ من تقيده بحدود الأوامر والزواجر: أنه حينما قال له النبي «صلى الله عليه وآله» يوم خيبر: «أذهب، ولا تلتفت حتى يفتح الله عليك» مشى هنيئة، ثم قام ولم يلتفت للعزمة، ثم قال:

علام أقاتل الناس!؟

قال النبي «صلى الله عليه وآله»^(١): قاتلهم، حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله الخ..» .

والحياة السياسية للإمام الحسن للمؤلف ص ٦٤.

(١) راجع: أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج ٢ ص ٩٣ والإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ج ١٥ ص ٣٨٠ وإسناده صحيح ومسند أحمد ج ٢ ص ٣٨٤ - ٣٨٥ وصحيح مسلم ج ١٧ ص ١٢١ وسنن سعيد بن منصور ج ٢ ص ١٧٩ وخصائص أمير المؤمنين للنسائي ص ٥٨ وراجع ص ٥٩ و ٥٧ وترجمة الإمام علي بن أبي طالب من تاريخ دمشق (بتحقيق المحمودي) ج ١ ص ١٥٩ والغدير ج ١٠ ص ٢٠٢ وج ٤ ص ٢٧٨ وفضائل الخمسة من الصحاح الستة ج ١ ص ٢٠٠ وراجع: مسند الطيالسي ص ٣٢٠ وطبقات ابن سعد ج ٢ ص ١١٠.

وثالثاً: قال ابن عباس لعمر عن علي: «إن صاحبنا من قد علمت، والله إنه ما غير ولا بدّل ولا أسخط رسول الله «صلى الله عليه وآله» أيام صحبته له»^(١).

ورابعاً: إن أعداء علي «عليه السلام» كثيرون، ومنهم من حاربه بكل ما قدر عليه، فلو أنهم وجدوا في هذه القضية ما يوجب أدنى طعن، أو تحامل عليه لما تركوه، بل كانوا ملأوا الخافقين في التشنيع عليه بأنه «عليه السلام» قد خالف أمر رسول الله، وعصاه. ولم نجد أحداً منهم تفوه ببنت شفة حول الأمر أبداً.

وخامساً: إن مراجعة النصوص تعطينا: أنها غير متفقة في حكايتها لحقيقة ما جرى. بل في بعضها ما يكذب الرواية المذكورة التي تنتهم علياً «عليه السلام»

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١٢ ص ٥١ ومنتخب كنز العمال ج ٥ ص ٢٢٩ (مطبوع مع مسند أحمد) وحياة الصحابة ج ٣ ص ٢٤٩ عنه وعن الزبير بن بكار في الموفقيات. وقاموس الرجال ج ٦ ص ٢٥.

بمخالفته أمر رسول الله له بمحو اسمه الشريف.

وملاحظتها بمجموعها تعطينا انطباعاً آخر غير ما توحى به الروايات التي تقدمت في صدر البحث.

ويمكن تلخيص القضية على الصورة التالية:

إنه لما طلب النبي «صلى الله عليه وآله» من علي «عليه السلام» أن يكتب كلمة رسول الله، واجهه سهيل بن عمرو بالاعتراض على ذلك. فأتار ذلك حفيظة المسلمين، وضجوا وأمسك بعضهم يد علي «عليه السلام» مانعاً له من الكتابة.

وقد أفاد عدد من هذه النصوص أيضاً: أن سهيلاً حين اعترض على النبي بقوله: لو نعلم أنه رسول الله ما قاتلناه، أمحها.

قال له علي: هو والله رسول الله وإن رغم أنفك لا والله لا أمحوها.

فعلي إنما عارض سهيل عمرو، ورفض طلبه بالمحو. فبادر النبي «صلى الله عليه وآله» إلى الطلب من علي «عليه السلام» أن يضع يده على الكلمة،

وذلك من أجل أن يحفظ لعلي «عليه السلام» شخصيته وعنفوانه أمام العدو.

وحتى لو كان «صلى الله عليه وآله» قد طلب من علي محو اسمه الشريف، فهذا الطالب إنما جاء في صورة احتدام الجدل بين علي وبين سهيل بن عمرو. وهو يفيد في ظروف كهذه ولا سيما بعد أن راقب النبي ما جرى من حدة وجدال وتصلب حول هذا الأمر إلى درجة التهديد بعدم إتمام الصلح - إنه يفيد - أنه «صلى الله عليه وآله» قد رفع الإلزام بهذا الأمر بهدف أن يمضي الشرط، ويتم الصلح ولم يُرد أن يوجب محو اسمه ليلزم من ذلك العصيان لأمره الإلزامي.

ومما يدل على أنه لم يكن ثمة ما يوجب الطعن على علي «صلى الله عليه وآله» في هذا الأمر: أن أعدى أعدائه «عليه السلام» يروون هذه القضية ولا يشيرون إلى أي طعن عليه فيها.

ومهما يكن من أمر فإن الروايات لهذه القضية قد جاءت على طوائف نذكرها - باستثناء الطائفة التي ذكرناها في مطلع هذا البحث - فيما يلي من مطالب.

١. النصوص الساكتة:

هناك نصوص ذكرت هذه القضية، ولم تشر إلى رفض علي «عليه السلام» إطاعة أمر النبي بمحو شئ. وقد روى بعضها أعداء علي «عليه السلام» وشائئوه. وذلك يقرب أن يكون علي قد رفض طلب سهيل بن عمرو بعد مشادة كلامية حصلت بينهما.

بل إن مروان والمسور بن مخرمة لم يدعهما حقدهما على علي «عليه السلام» أن يذكر اسميه في روايتهما، فلو كان ثمة ما يأخذانه عليه لم يتركا التصريح باسمه، والتشنيع عليه به.

ونذكر من هذه النصوص:

١ - أن ابن حبان وغيره يذكرون اعتراض سهيل بن عمرو على كتابة البسمة، ثم على كتابة كلمة «رسول الله» ثم يقولون:

«فقال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: اكتب محمد بن عبد الله، وسهيل بن عمرو.

فكتب: محمد بن عبد الله: هذا ما صالح عليه محمد

(١)

بن عبد الله سهيل بن عمرو» .

وقريب من ذلك روي عن الإمام الصادق «عليه السلام» أيضاً.

وحسب نص اليعقوبي عن علي: «فقال سهيل: لو علمنا: إنك رسول الله ما قاتلناك.

فمحا رسول الله اسمه بيده، وأمرني فكتبت: من محمد بن عبد الله.

(٢)

وقال: إن اسمي واسم أبي لا يذهبان بنبوتي» .

٢ - وفي نص الزهري: أنه لما اعترض سهيل

(١) الثقات ج ١ ص ٣٠٠ و ٣٠١ وراجع: الكافي ج ٨ ص ٢٦٩ عن الإمام الصادق مع بعض إضافات وتغييرات لا تضر. وراجع: بحار الأنوار ج ٢٠ ص ٣٦٨ وتفسير نور الثقلين ج ٥ ص ٦٨ وتفسير البرهان ج ٤ ص ١٩٤ وراجع: الاكتفاء للكلاعي ج ٢ ص ٢٤٠ وتاريخ ابن الوردي ج ١ ص ١٦٦ وحياة محمد لهيكل ص ٣٧٤.

(٢) تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ١٨٩ وراجع: البداية والنهاية ج ٧ ص ٢٧٧ و ٢٨١.

على كتابة الاسم قال «صلى الله عليه وآله»: «اكتب: هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله سهيل بن عمرو الخ..» (١).

٣ - وهناك ما قاله ابن عباس للحرورية، حيث «قالوا: لو نعلم أنك رسول الله ما قاتلناك، ولكن اكتب اسمك واسم أبيك».

فقال: اللهم إنك تعلم إني رسولك.

ثم أخذ الصحيفة فمحاها بيده، ثم قال: يا علي اكتب: هذا ما صالح عليه الخ..» (٢).

(١) راجع: تاريخ الأمم والملوك ج ٥ ص ٦٣٤ والبداية والنهاية ج ٤ ص ١٦٨ وأنساب الأشراف ج ١ ص ٣٤٩ و ٣٥٠ والسيرة النبوية لابن هشام ج ٣ ص ٣٣١ و ٣٣٢ والسيرة النبوية لابن كثير ج ٣ ص ٣٢٠ و ٣٢١ ومستدرك الحاكم ج ٣ ص ١٥٣ وتلخيصه للذهبي (مطبوع بهامشه). ومسند أحمد ج ١ ص ٨٦.

(٢) الرياض النضرة المجلد الثاني ص ٢٢٧، وإحقاق الحق (الملحقات) ج ٨ ص ٥٢٢ وراجع: مسند أحمد ج ١

٤ - وكذا ما روي عن أنس بن مالك في حكايته لهذه القضية، فإنه أيضاً لم يشر إلى أي تمنع من علي «عليه السلام».

٥ - وهناك أيضاً رواية مروان بن الحكم والمسور بن مخرمة - وهما من أعداء علي «عليه السلام»، ولذا لم يصرحا باسم علي كاتب الصحيفة - فانهما أيضاً لم ينسبا إلى علي ما يشير إلى امتناعه عن تلبية طلب النبي «صلى الله عليه وآله» بالمحو. بل لقد أشار إلى أن المسلمين هم الذين عارضوا، فقد قالوا: «فقال المسلمون: والله لا نكتبها إلا: بسم الله الرحمن

ص٣٤٢ وخصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب للنسائي ص١٤٨ و ١٤٩ وتفسير القرآن العظيم ج٤ ص٢٠٠ عن أحمد وأبي داود ومستدرک الحاكم ج٣ ص١٥١ وتلخيص المستدرک للذهبي (مطبوع بهامشه) وصحاحه على شرط مسلم، وتاريخ اليعقوبي ج٢ ص١٩٢.

(١)

الرحيم» .

(١) روايتا أنس ومروان والمسور توجدان معاً أو إحداهما، أو بدون تسمية في المصادر التالية: صحيح البخاري ج ٢ ص ٧٩ و ٧٨ والمصنف للصنعاني ج ٥ ص ٣٣٧ ومسند أحمد ج ٣ ص ٢٦٨ وج ٤ ص ٣٣٠ و ٣٢٥ وجامع البيان ج ٢٥ ص ٦٣ والدار المنثور ج ٦ ص ٧٧ عنهم وعن عبد بن حميد، والنسائي وأبي داود، وابن المنذر، وصحيح مسلم ج ٥ ص ١٧٥ والمواهب اللدنية ج ١ ص ١٢٨ وتاريخ الإسلام للذهبي (المغازي) ص ٣٧٠ و ٣٧١ وتفسير القرآن العظيم ج ٤ ص ١٩٨ و ٢٠٠ والبداية والنهاية ج ٤ ص ١٧٥ ومختصر تفسير ابن كثير ص ٣٥١ و ٣٥٢ والسيرة النبوية لابن كثير ج ٣ ص ٣٣٣ والسنن الكبرى ج ٩ ص ٢٢٠ و ٢٢٧ وتاريخ الخميس ج ١ ص ٢١ عن المدارك، وتفسير الخازن ج ٤ ص ١٥٦ ودلائل النبوة للبيهقي ج ٤ ص ١٠٥ و ١٤٦ و ١٤٧ والإحسان بتقريب صحيح ابن حبان ج ١١ ص ٢٢٢ و ٢٢٣ والجامع لأحكام القرآن ج ١٦ ص ٢٧٧ وبهجة المحافل ج ١ ص ٣١٦. وراجع: زاد المعاد ج ٢ ص ١٢٥ ومسند أبي عوانة ص ٢٤١.

٦ - ويروي المعتزلي عن علي «عليه السلام»، أنه «صلى الله عليه وآله» قال له: «يا علي، إني لرسول الله، وأنا محمد بن عبد الله، ولن يمحو عني الرسالة كتابي لهم: من محمد بن عبد الله، فاكتبها، وامح ما أراد محوه. أما إن لك مثلها ستعطيها وأنت مضطهد» .

٧ - ويذكر نص آخر: أن سهيل بن عمرو أمسك بيد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وقال: لقد ظلمناك إن كنت رسوله، اكتب في قضيتنا ما نعرف. فقال: اكتب: هذا ما صالح محمد بن عبدالله. فبينما نحن كذلك، إذ خرج علينا ثلاثون شاباً.. الخ.. .

(١) شرح نهج البلاغة ج ٢ ص ٢٣٢ وقريب منه ما في ينابيع المودة ص ١٥٩.

(٢) مسند أحمد ج ٤ ص ٨٦ و ٨٧ ومجمع الزوائد ج ٦ ص ١٤٥ وقال: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح. ومختصر تفسير ابن كثير ص ٣٤٧ وتفسير القرآن العظيم

٢. المسلمون يمنعون علياً من المحو:

وهذه طائفة من النصوص أوردتها المؤرخون، والمحدثون الأثبات تورّد تفصيل هذه القضية، بصورة لا تدع مجالاً للشك في أن علياً «عليه السلام»، كان يمثّل ما يأمره به النبي «صلى الله عليه وآله»، ولم يبد أي اعتراض على الإطلاق. والمسلمون هم الذين كانوا يعترضون. ويأخذون بيد علي «عليه السلام»، ويمنعونه من الكتابة.

ونذكر من هذه النصوص ما يلي:

ألف: يقول الواقدي: «فأمر النبي «صلى الله عليه وآله» علياً يكتب. فقال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: اكتب بسم الله الرحمان الرحيم. فقال سهيل: لا أعرف الرحمان. اكتب كما نكتب:

ج ٤ ص ١٩٢ وتفسير المراغي ج ٩ ص ١٠٧ والدر المنثور ج ٦ ص ٧٨ عن أحمد، والنسائي، والحاكم وصححه، وابن جرير، وأبي نعيم في الدلائل، وابن مردويه.

باسمك اللهم.

فضاق المسلمون من ذلك، فقالوا: هو الرحمان.
وقالوا: لا نكتب إلا الرحمان.

قال سهيل: إذاً لا أقاضيه على شيء.

فقال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: اكتب
باسمك اللهم، هذا ما اصطلح عليه رسول الله.

فقال سهيل: لو أعلم أنك رسول الله ما خالفتك،
واتبعتك. أفرغب عن اسمك، واسم أبيك: محمد بن
عبد الله؟!

فضج المسلمون منها ضجة هي أشد من الأولى،
حتى ارتفعت الأصوات. وقام من أصحاب رسول الله
«صلى الله عليه وآله» يقولون: لا نكتب إلا محمد
رسول الله.

فحدثني ابن أبي سبرة، عن إسحاق بن عبد الله،
عن أبي فروة، عن واقد بن عمرو، قال: حدثني من
نظر إلى أسيد بن حضير، وسعد بن عباد أخذاً بيد
الكاتب فأمساكاها، وقالوا: لا نكتب إلا محمد رسول الله،

وإلا فالسيف بيننا، علام نعطي هذه الدنية في ديننا؟!
فجعل رسول الله «صلى الله عليه وآله» يخفضهم،
ويومئ بيده إليهم: اسكتوا. وجعل حويطب يتعجب مما
يصنعون، ويقبل على مكرز بن حفص ويقول: ما
رأيت قوماً أحوط لدينهم من هؤلاء القوم!!.

فقال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: اكتب
باسمك اللهم. فنزلت هذه الآية في سهيل، حين أبى أن
يقربا الرحمان: {قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا
تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى}.

فقال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: أنا محمد
بن عبد الله، فاكتب.

فكتب باسمك اللهم، هذا ما اصطاح عليه محمد بن
(١)
عبدالله، وسهيل بن عمرو. الخ.. .

(١) المغازي للواقدي ج ٢ ص ٦١٠ و ٦١١ وراجع: سبل
الهدى والرشاد ج ٥ ص ٥٤ وإمتاع الإسماع ج ١ ص ٢٩٦
وغاية البيان في تفسير القرآن ج ٦ ص ٥٨ و ٥٩ وراجع:
السيرة النبوية والآثار المحمدية، لزيني دحلان ج ٢

ب: وقال البعض، بعد ذكره لاعتراض سهيل على كتابة البسملة، وكتابة: رسول الله:

قال «عليه السلام» لعلي: اكتب ما يريدون.

فهمّ المؤمنون أن يأبوا ذلك، ويبطشوا بهم، فأنزل الله السكينة عليهم، فتوقروا، وحلموا. مع أن أصل الصلح لم يكن عندهم بمحل من القبول أول الأمر .

ج: قال المؤرخ الثبت ابن واضح اليعقوبي: «تنازعوا بالكتاب لما كتب: «بسم الله الرحمن الرحيم: من محمد رسول الله» حتى كادوا أن يخرجوا إلى الحرب.

وقال سهيل بن عمرو: لو علمنا أنك رسول الله ما قاتلناك.

وقال المسلمون: لا تمحها.

ص ٤٣.

(١) روح المعاني ج ٩ ص ٥٠ والكشاف للزمخشري ج ٣

ص ٥٤٢.

فأمر رسول الله أن يكفوا، وأمر علياً فكتب: باسمك اللهم، من محمد بن عبد الله.

(١)

وقال: اسمي واسم أبي لا يذهبان بنبوتي» .

د: وفي رواية مروان بن الحكم والمِسور بن مخرمة: أن المسلمين هم الذين رفضوا كتابة باسمك اللهم (٢) .

هـ: وعن عمر بن الخطاب: إن رسول الله «صلى الله عليه وآله» كان يكتب بينه وبين أهل مكة فقال: اكتب: بسم الله الرحمن الرحيم.

فقالوا: لو نرى ذلك صدقنا. ولكن اكتب كما كنت تكتب: باسمك اللهم.

قال: فرضي رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وأبيت، حتى قال: يا عمر، تراني قد رضيت، وتأبى؟! قال: فرضيت.

(١) تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ٥٤.

(٢) ستأتي مصادر هذه الرواية إن شاء الله تعالى.

قال الهيثمي: قلت: حديث عمر في الصحيح (٢) بغير هذا السياق رواه البزار ورجاله رجال الصحيح .

٣- بين علي × وسهيل بن عمرو:

وقد صرحت بعض النصوص بأن علياً «عليه السلام» إنما رفض طلب سهيل بن عمرو بالمحو وكانت بينهما مشادة كلامية انتهت بمبادرة رسول الله «صلى الله عليه وآله» إلى محو اسمه الشريف. وذلك من أجل حفظ موقع علي «عليه السلام» أمام ذلك العدو اللجوج، ولكي يبر قسمه.

فقد روى النسائي عن علي «عليه السلام» أنه قال: «قالوا: لو نعلم أنه رسول الله ما قاتلناه. أمحها.

قلت: هو والله رسول، وإن رغم أنفك. ولا والله، لا أمحوها.

فقال لي رسول الله «صلى الله عليه وآله»: أرنيه. فأريته، فمحاها وقال: أما إن لك مثلاً. وستأتيها وأنت

(١) مجمع الزوائد ج ٦ ص ١٤٦ عن البزار.

(١)

مضطر» .

ومما يؤيد أن المشادة بين سهيل بن عمرو وعلي،
النصوص الآتية:

١ - ما روي عن علي «عليه السلام» أنه قال:
«قال لي رسول الله «صلى الله عليه وآله»: يا علي،
إني لرسول الله، وإني لمحمد بن عبد الله، ولن يمحو
عني الرسالة كتابي إليهم: من محمد بن عبد الله،
فاكتب: محمد بن عبد الله. فراجعني المشركون في
(٢)
هذا» .

٢ - ويقول نص آخر عنه «عليه السلام»: «فقال
سهيل بن عمرو: امح رسول الله، فإننا لا نقر لك بذلك
ولا نشهد لك به، اكتب اسمك واسم أبيك.

فامتعت من محوه، فقال النبي «صلى الله عليه

(١) خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام
للنسائي ص ١٤٩، وإحقاق الحق (قسم الملحقات) ج ٨
ص ٤١٩ عنه.

(٢) صفين، للمنقري ص ٥٠٨.

وآله: «أمح يا علي وستدعى لمثلها فتجيب وأنت علي مضض» .

فعلي «عليه السلام» إذن، إنما امتنع عن إجابة طلب سهيل بالمحو، ولم يمتنع عن امتثال أمر رسول الله «صلى الله عليه وآله».

٣ - وعن علي «عليه السلام»: أنه قال لسهيل بن عمرو: بل رسول الله وأنفك راغم.

فقال لي رسول الله: اكتب ما أريد، وستعطى يا علي بعدي مثلها.

(٢)

فلما كتبت الصلح بيني وبين أهل الشام الخ.. .

٤ - وفي نص آخر، قال علي: «فغضبت، فقلت: بلى - والله - إنه لرسول الله، وإن رغم أنفك. فقال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: اكتب ما يأمرك إن

(١) الأُمالي، للطوسي ج ١ ص ١٩٠ و ١٩١ وبحار الأنوار ج ٣٣ ص ٣١٦.

(٢) الخرايج والجرايح ج ١ ص ١١٦ وبحار الأنوار ج ٢٠ ص ٣٥٧ عنه.

(١)

لك مثلها ستعطيها، وأنت مضطهد» .

٥ - وأوضح من ذلك وأصرح تلك الرواية التي تقول: إنه لما طلب سهيل بن عمرو محو «بسم الله الرحمن الرحيم». قال النبي «صلى الله عليه وآله» لعلي: أمح ما كتبت.

فقال أمير المؤمنين «عليه السلام»: لولا طاعتك لما محوتها.

فمحاها. وكتب: باسمك اللهم.

فقال له النبي «صلى الله عليه وآله»: اكتب: هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله «صلى الله عليه وآله» سهيل بن عمرو.

فقال سهيل: لو أجبتك في الكتاب الذي بيننا وبينك إلى هذا لأقررت بالنبوة، أمح هذا، واكتب اسمك.

فقال علي: والله، أنه لرسول الله على رغم أنفك.

فقال سهيل: اكتب اسمه يمضي الشرط.

فقال علي: ويلك يا سهيل، كف عن عنادك.

فقال «عليه السلام»: امحها يا علي.

فقال: إن يدي لا تنطلق بمحو اسمك من النبوة.

فقال: فضع يدي عليها. فمحاها «صلى الله عليه

وآله». وقال لأmir المؤمنين: إنك ستدعى إلى مثلها (١)
فتجيب على مضض. وتم الكتاب .

توضيح وتصحيح:

فهذه الرواية إذن تعطينا صورة واضحة عن
الجدال الذي احتدم بين علي أمير المؤمنين «عليه
السلام» وبين سهيل بن عمرو، وهي صريحة في أنه
«عليه السلام» لم يستجب لطلب سهيل بمحو اسم النبي
«صلى الله عليه وآله» من النبوة . كما أنه لم

(١) كشف الغمة، للاربلي ج ١ ص ٢١٠ والارشاد للمفيد ج ١

ص ١٢٠ وأعلام الورى ص ٩٧ وبحار الأنوار ج ٢٠

ص ٣٥٩ و ٣٦٣ وذكره ص ٣٥٧ مختصراً عن الخرائج

أيضاً.

(٢) لقد ورد هذا التعبير في العديد من المصادر، فراجع على

يستجب لطلبه بمحو البسمة حتى طلب منه النبي
«صلى الله عليه وآله» ذلك، فمحاها طاعة لرسول الله
«صلى الله عليه وآله» لا استجابة لسهيل.

ومن الواضح: أنه «عليه السلام» لم يكن ليطيع
النبي «صلى الله عليه وآله» في محو البسمة، ثم
يعصيه في محو وصف الرسالة عن اسمه الشريف،
لأن الطاعة التي دعت له لمحو تلك، لا بد أن تدعوه لمحو
هذه أيضاً.

كما أنه لم يكن ليتوهم «عليه السلام»: أن محو
وصف الرسالة من الوثيقة معناه محوه «صلى الله عليه
وآله» من الرسالة حقيقة وواقعاً. ولأجل ذلك.

ولأجل أن أعداء علي «عليه السلام» لم يجدوا أي
مجال لتوجيه أي نقد أو لوم له في قصة الحديبية،
ولأجل سائر الدلائل والشواهد، فإننا لا نجد حرجاً في

سبيل المثال مجمع البيان ج ٩ ص ١١٨ وحبيب السير ج ١
ص ٣٧٢ وبحار الأنوار ج ٢٠ ص ٣٣٣ وتفسير الميزان
ج ١٨ ص ٢٦٧.

الأخذ بالرواية التي تذكر: أنه «عليه السلام» قد امتثل أمر النبي بمحو اسمه الشريف. ورفض هذه الفقرة من هذه الرواية. واعتبارها من اختراعات رواة السوء.

وإذا أردنا أن نُصرّ على قبول هذه الفقرة برغم ذلك كله فلا بد أن نقول:

إن أمر النبي «صلى الله عليه وآله» له بالمحو لم يكن على سبيل الإلزام والإيجاب، بل أريد منه إباحة ذلك له إن شاء فعل، وإن شاء لم يفعل، ثم بادر «صلى الله عليه وآله» لرفع الحرج الذي نشأ عن المشادة الكلامية بين علي وبين عدوه، فطلب «صلى الله عليه وآله» منه أن يضع يده عليها ليمحوها، ولا يكلف علياً «عليه السلام» بذلك، لكي لا يكسره أمام عدوه اللجوج.

ضع يدي عليها:

وإذا كنا قد أكدنا: عدم صحة ما يقال: من عدم طاعة علي لرسول الله، فإننا نقول: ربما هؤلاء الناس!! قد استعاروا قضية حصلت لآخرين، ليمحوها لأمير المؤمنين «عليه السلام» على هذا النحو، بهدف

إثارة التساؤلات حول مدى انقياده «عليه السلام»
 لرسول الله «صلى الله عليه وآله» وسلم، فقد روي: أن
 تميم بن جراشة قدم على النبي «صلى الله عليه وآله»
 في وفد ثقيف فاسلموا، وسألوه أن يكتب كتاباً فيه
 شروط.

فقال: اكتبوا ما بدا لكم، ثم ايتوني به. فأتوا علياً
 «عليه السلام» ليكتب لهم.

قال تميم: فسألناه في كتابه: أن يحل لنا الربا
 والزنى. فأبى علي رضي الله عنه أن يكتب لنا. فسألناه
 خالد بن سعيد بن العاص. فقال له علي: تدري ما
 تكتب.

قال: اكتب ما قالوا: ورسول الله «صلى الله عليه
 وآله» أولى بأمره.

فذهبنا بالكتاب إلى لسول الله «صلى الله عليه
 وآله».

فقال للقارئ: إقرأ.

فلما انتهى إلى الربا قال: ضع يدي عليها في

الكتاب.

فوضع يده فقال: ﴿أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا
مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ (١) الآية، ثم محاها. وألقيت علينا
السكينة فما راجعناه. فلما بلغ الزنا وضع يده عليها،
وقال: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّنا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً﴾ (٢) الآية. ثم
محاها.

(٣)

وأمر بكتابتنا أن ينسخ لنا، أخرجته أبو موسى .

مفارقة، ولا أعجب منها:

والمفارقة التي تثير المزيد من التعجب
والاستغراب هي: إننا في حين نجد البعض يحاول
انطلاقاً من دواعي الهوى والعصبية أن يسجل على
أمير المؤمنين «عليه السلام»، تهمة المخالفة لأمر
رسول الله «صلى الله عليه وآله» وسلم في كتابته

(١) الآية ٢٧٨ من سورة البقرة.

(٢) الآية ٣٢ من سورة الإسراء.

(٣) أسد الغابة ج ١ ص ٢١٦.

لوثيقة الصلح.

نجد البعض الآخر: يحاول ليس فقط تجاهل وجوده، ويستبعد ذكر اسمه، كما عن مروان والمسور بن مخرمة وغيرهما - كما يظهر بالمراجعة لعدد من المصادر - بل هو يزيد على ذلك حتى يصل به الأمر إلى درجة إنكار أن يكون علي هو كاتب الوثيقة أصلاً.

فقد روى عبد الرازق، عن ابن عباس، قال: كاتب الكتاب يوم الحديبية علي بن أبي طالب، ثم قال:

أخبرنا معمر، قال: سألت عنه الزهري، فضحك، وقال: هو علي بن أبي طالب ولو سألت عنه هؤلاء قالوا: عثمان. يعني بني أمية .

«وأخرج عمر بن شبة، من طريق عمرو بن سهيل بن عمرو، عن أبيه: الكتاب عندنا كاتبه محمد بن مسلمة. انتهى.

ويجمع بأن أصل كتاب الصلح بخط علي كما هو

(١) المصنف للصنعاني ج ٥ ص ٣٤٣.

في الصحيح. ونسخ مثله محمد بن مسلمة لسهيل بن عمرو» .

وأخرج ابن شبة من طريق: أن اسم الكتاب: محمد بن مسلمة .

ولعل اسم علي لو لم يرد في الصحيح لكان لهؤلاء موقف آخر، وتحمس لجهة أخرى!!

السرا المكنون:

وبعدما تقدم نقول: إن اتهام علي بأنه قد خالف أمر رسول الله إنما حصل - فيما يظهر - بعد عشرات السنين من قضية الحديبية، بل لعله قد حصل في وقت متأخر من الحكم الأموي. أي بعد وفاة مروان بن الحكم، والمسور بن مخرمة، وأنس، وغيرهم. وذلك لما تقدم من أن هؤلاء وغيرهم قد رووا هذه

(١) فتح الباري ج ٥ ص ٢٥٢ والسيرة النبوية لدحلان ج ٢ ص ٤٣ لكن فيه: أن النسخة الأصلية أعطيت لسهيل.
(٢) المصدران السابقان.

القضية بصورة سليمة وقوية أي من دون إشارة إلى تلك المخالفة المزعومة. رغم أن فيهم الحاقدين على علي، إلى درجة أنهم لا يطبقون حتى ذكر اسمه في هذه القضية بالذات.

ونستطيع أن نقول: إن تزوير الحقيقة في قضية كتابة الصلح قد جاء لعدة أسباب:

الأولى: الحفاظ على ماء وجه معاوية وحزبه الذين أصروا على محو كلمة «أمير المؤمنين» في قضية التحكيم بعد حرب صفين، الأمر الذي صدّق نبوءة رسول الله «صلى الله عليه وآله» حينما قال لعلي: لك مثلها ستعطيها، وأنت مضطهد، أو مضطر.

الثاني: إنكار فضيلة لأمر المؤمنين «عليه السلام» ظهرت من خلال نبوءة رسول الله «صلى الله عليه وآله» بما سيحصل له من بعده، حسبما تقدم.

الثالث: النيل من علي «عليه السلام»، واتهامه بأمر شنيع وخطير.

الرابع: أنه لا بد أن لا يبقى أحد من الصحابة إلا

ويعترض على رسول الله، في أمر الصلح، ليبقى أبو بكر وحده هو الموافق، ليتبين علو مقامه، وليظهر فضله على من سواه. حتى إنه ليصبح شريك النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله» في الإطلاع على الغيب، وهو حقيق بذلك.

قال دحلان: «ولم يكن أحد في القوم راضياً بجميع ما يرضى به النبي «صلى الله عليه وآله» غير أبي بكر الصديق (رض). وبهذا يتبين علو مقامه. ويمكن أن الله كشف لقلبه، وأطلعه على بعض تلك الأسرار، التي ترتبت على ذلك الصلح، كما اطلع على ذلك النبي «صلى الله عليه وآله»، فإنه حقيق بذلك (رض). كيف وقد قال النبي «صلى الله عليه وآله»: والله، ما صب (١) الله في قلبي شيئاً إلا وصيبت في قلب أبي بكر». وإذا عرف السبب بطل العجب!!

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين.

(١) السيرة النبوية لدحلان ج ٢ ج ٤٣.

١٩ / ٣ / ١٤١٧ هـ.ق.

جعفر مرتضى العاملي